تقرير منظمة راج تونس حول المشاركة التونسية في الدورة 24 لمؤتمر الأطراف

14-03 ديسمبر2018 كاتوفتس، بولونيا

الفهرس

1. مقدمة..... 3

2. نبذة تاريخية حول المفاوضات الدولية في قضايا المناخ..... 4

3. مؤتمر الأطراف 24: السياق والتحديات 5

4. المشاركة التونسية..... 6

I. التحضيرات..... 6
II. تركيبة الوفد الرسمي التونسي 7
III. الوفد الرسمي التونسي والمفاوضات..... 9
IV. الأولويات الوطنية المحددة..... 10
V. المساهمات..... 10

5. النتائج..... 11

6. التوصيات..... 12

1. مقدمة

المشاركة التونسية تبقى دون المأمول في ظل عدم الوضوح لدى الدولة والحاكمين على مر السنين رغم أن ملف التغيرات المناخية أصبح الملف الساخن الأول على مستوى السياسات العالمية.

لم تختلف المشاركة التونسية على المشاركات السابقة، حيث أن الوفد غير منظم وغير منتظم. كما لم يتم توزيع الأدوار فيه بشكل يعكس المنشود، ولا يزال يعاني نقص الخبرة وعدم الإلتزام بالمهام ومعضلة اللغة.

كذلك شهدت هذه الدورة غياب نقطة الإتصال الرسمي للصندوق الأخضر للمناخ أسبوع كامل عن المفاوضات والغياب التام لنقطة الإتصال الرسمي لصندوق التأقلم وذلك بسب عدم توفر التمويل اللازم للمشاركة مما يفسر عدم جدية الدولة في تناول مثل هذه المواضيع.

في حين أنه لم يكن هناك تكافؤ للفرص في إسناد تأشيرات المشاركة من قبل نقطة الإتصال الرسمي للإتفاقية الإطار للأمم المتحدة للمناخ لجميع المنظمات أو ممثلي الوزارات كذلك لاحظنا حمل ممثلي منظمات أجنبية وممثلي جامعة أجنبية والمستشار الأجنبي للفريق المفاوض لشارات تمثل الدولة التونسية، مما أثار استغرابنا.

بالإضافة إلى العديد من الغيابات في صفوف قطاعات متأثرة بطريقة مباشرة بأثار التغيرات المناخية وذات دور رئيسي في قمة المناخ ال 24 كوزارة السياحة رغم مشاركتها عديد المرات في لقاءات وورشات وطنية بشأن التغيرات المناخية.

فغيابها إنعكس على تمثيل الدولة التونسية في المساحات المفتوحة للدول والمنظمات العالمية بالقمة التي تجمع قرابة ال 30.000 مشارك ممثل لأكثر من 200 بلد في العالم، وهذه الأرقام تمثل فرصة لوزارة السياحة للعمل على الترويج للسياحة التونسية وخاصة السياحة الإيكولوجية منها كبديل.

دون ذكر المشاكل اللوجستية المتكررة من غياب علم الدولة التونسية في الأسبوع الأول بمكتب الفريق المفاوض التونسي وعدم توفر دليل يعرف بالفريق التونسي وخطة عمله بهذه القمة لتسهيل مشاركة أعضاء الفريق الوافد على مدى فترة المشاركة بكاتوفيتس.

2. نبذة تاريخية حول المفاوضات الدولية في قضايا المناخ

أنشئ مؤتمر الأطراف عندما اعتُمدت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ في عام 1992، وهو الهيئة العليا للاتفاقية ويضم جميع الأطراف في الاتفاقية، أي البلدان الـ 195 التي صدّقت على الاتفاقية بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي.

ويعقد مؤتمر الأطراف سنويا بالتناوب في إحدى بلدان المجموعات الإقليمية الخمس في منظمة الأمم المتحدة، بغية تقييم تطبيق الاتفاقية والتشاور بشأن قطع التزامات جديدة. وتم ضم مؤتمر الأطراف إلى مؤتمر الأطراف السنوي لبروتوكول كيوتو في عام 2005، أي منذ دخول البروتوكول حيّز النفاذ.

يشارك في مؤتمر الأطراف ممثلون عن كل بلد وقّع على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ لعام 1992، أي 195 دولة والاتحاد الأوروبي. ويشارك أيضا في هذه المؤتمرات ممثلون عن جميع الجهات الفاعلة غير الحكومية في المجتمع (المنظمات الحكومية وغير الحكومية، والمجالس المحلية والإقليمية، والنقابات، والمنشآت، والعلماء، والشباب).

اعتُمدت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ في عام 1992 إبّان مؤتمر قمة ريو دي جانيرو، ودخلت حيّز النفاذ في عام 1994، وصدّق عليها 196 طرفا (195 دولة والاتحاد الاتحاد الأوروبي، مما يجعلها اتفاقية عالمية). ويتمثل هدف الاتفاقية في تثبيت انبعاثات الغازات الدفيئة بشرية المصدر في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون أي تأثير خطير من جانب الإنسان في النظام الإيكولوجي.

وأصبح أول تطبيق عملي وملزم للاتفاقية رسميا من خلال بروتوكول كيوتو، الذي اعتُمد في عام 1997 ودخل حيّز النفاذ في عام 2005، وصدّق عليه 192 طرفا (لم تصدّق الولايات المتحدة الأمريكية على البروتوكول أبدا). وفرض البروتوكول على37 بلدا من البلدان المتقدمة خفض الانبعاثات بمعدل عام يبلغ 5٪ مقارنة بعام 1990 (وخفض بمعدل 8٪ للاتحاد الأوروبي) في الفترة الممتدة من عام 2008 إلى 2012. أما سائر البلدان فلم تلتزم بمعدل محدّد بل تم إشراكها في عملية مكافحة تغيّر المناخ عبر الآليات التحفيزية.

وتم تمديد البروتوكول في مؤتمر الدوحة، مع فرض هدف يتمثل في تقليص الانبعاثات العامّة لغازات الدفيئة في البلدان المتقدمة بمعدل 18٪ على الأقل بين عامي 2013 و2020 (تسمى هذه الفترة "فترة الالتزام الثانية") مقارنة بمعدلات الانبعاثات لعام 1990. وتم التوصل إلى حل وسط نهائي بتحفيز من الاتحاد الأوروبي الذي ربط تمديد الالتزام ببروتوكول كيوتو باعتماد خريطة طريق لإبرام اتفاق عالمي. وعليه التزمت فرنسا والاتحاد الأوروبي بالمشاركة في فترة الالتزام الثانية لبروتكول كيوتو اعتبارا من 01 جانفي 2013. وكان الاتحاد الأوروبي أول من أعلن هدفه في أفريل 2012، وهو خفض انبعاثات غازات الدفيئة التي يتسبّب بها بمعدل 20٪ لفترة الالتزام الثانية.

غير أن محدودية البروتوكول ظهرت في نهاية الأمر إذ انسحبت روسيا واليابان ونيوزيلندا وكندا من البروتوكول.

ومن ثم كان لا بد من وضع صك قانوني طموح وملزم ويسري على الجميع ليحل محل بروتوكول كيوتو. وكان هذا هو هدف مؤتمر الأطراف في كوبنهاغن في عام 2009، الذي تم تأكيده مجددا في عام 2010، ثم في ديربان في عام 2011.

وعقدت الدورة التاسعة عشرة لمؤتمر الأطراف في وارسو (COP19) في نوفمبر 2013، وحقّقت تقدما في دعم البلدان الأضعف، إذ وضع المؤتمر اتفاقا لتمويل مكافحة تغيّر المناخ.

أما في مؤتمر القمة المعني بالمناخ، الذي نظّمه الأمين العام للأمم المتحدة في نيويورك، في 23 سبتمبر 2014، فقد أحدِثَت العديد من المبادرات القطاعية أو تم تجميعها، سواء في مجال الطاقة أو الغابات أو النقل أو الزراعة. وتعتبر جميع هذه المبادرات جزءا من برنامج الحلول، الذي رغبت الرئاسة الفرنسية للدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في تعزيزه وربطه بالاتفاق المقرّر إبرامه في عام 2015. تسهم هذه المبادرات بتغيير المفاهيم المتعلقة بالمفاوضات بشأن المناخ، إذ تُبيّن أن الأمر الأساسي هو ليس تشاطر العبء بل تشاطر الفرص السانحة.

ديسمبر 2014، في الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف في ليما، التي مثّلت مرحلة حاسمة لإبرام اتفاق عالمي لمكافحة تغيّر المناخ في باريس، في ديسمبر 2015.

ولتكون قمة 22 بمراكش والقمة 23 ببون دون نتائج واضحة وملموسة صلبة مسار المفاوضات .

يقرّ اتفاق باريس بأن مسؤولية التصدي لتحدي تغيّر المناخ هي مسؤولية مشتركة بين الدول ولكنها تتفاوت بحسب قدرات كل دولة واختلاف السياق الوطني لكل واحدة منها.

ويراعي الاتفاق بوجه خاص مستوى التنمية والاحتياجات الخاصة للبلدان الأضعف. فبالإضافة إلى الالتزامات المالية للبلدان الصناعية، يتعيّن على هذه البلدان تيسير نقل التكنولوجيا، وعموما التكيّف مع الاقتصاد المنزوع الكربون.

أما في مجال الشفافية، ينشئ الاتفاق نظاما لمتابعة تنفيذ الالتزامات الوطنية، يتسم بقدر من المرونة فيما يخص البلدان النامية، من أجل متابعة تنفيذ الجهود التي تبذلها الأطراف.

3. مؤتمر الأطراف 24: السياق والتحديات

ومن هنا إستقبلت بولندا القمة الثالثة في مسار المفاوضات حول المناخ وهي القمة عدد 24 التي تعد الأكثر أهمية بعد قمة باريس 2015 التي جمعت 196 طرف، وكانت مدينة كاتوفتس المنجمية (200 سنة إحتياطي فحم حجري / 85 ألف عامل بالمناجم) هي التي تستقبل المؤتمر وذلك في معادلة غريبة لكنها تعد كمناورة سياسية للرئاسة البولونية لاختيارها لهذه المدينة .

من أبرز أهداف هذه القمة:

هي وضع دليل تنفيذ إتفاق باريس " كتاب القواعد " (PARIS RULEBOOK) الذي عارضته الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية بشدة.

فيما يخص التمويل الذي كان الهدف واضحاً فيه 100 مليار دولار سنويا إنطلاقا من سنة 2020, أقرت الأمم المتحدة أن تحقيق الهدف أصبح في خطر حيث إلى الأن لا يوجد سوى 56 مليار دولار .

تو ضيح قضية التمويل المناخي وتحديد المسؤوليات بالنسبة لصندوق التأقلم وكيفية تمويله.

تفعيل آلية «الخسائر والإضرار»

لتكون المفاوضات تحت وطأت تقرير علمي " تقرير التقييم لجنة الخبراء المعتمدة لدى الأمم المتحدة "IPCC والذي يجب التعامل معه علميا وليس سياسيا وهو عكس ما شهدته القمة 24 ببولندا .

كذلك تميزت هذه القمة بالمفاوضات داخل الغرف المغلقة عن المراقبين من المنظمات مما أثار غضب عديد المنظمات في العالم...

ويعود ذلك إلى عدم تواصل المفاوضين إلى اتفاقات نظراً لتغليب مصالح الدول على مصلحة الكون والأجيال القادمة مما خلف إرتباكا لدى الرئاسة البولندية للمؤتمر ووضعها في الأول إلى نص توجيهي من أجل حلحلة الأزمة (katovice Text)لكن دون جدوى، إلى أن تصل الأمور إلى تأجيل جلسة التصاريح النهائية حول مجموع القرارات من قبل رئاسة المؤتمر وسكرتاريته إلى التأجيل من ساعة إلى ساعة إلى أن يتم التأجيل إلى 24 ساعة كاملة من أجل التوافق أكثر بين الدول...

ليتم الإعلان في الليلة الفاصلة بين 15 و16 ديسمبر 2018، على إتفاق (Package Deal) مع تأجيل الحسم فيه وفي تقرير التقييم لجنة الخبراء المعتمدة لدى الأمم المتحدة IPCC سنة 2019 والذي كان متوازنة لكل الدول مما يبرز دهاء الرئاسة البولندية في انجاح القمة وليس المسار.

4. المشاركة التونسية

i. التحضيرات

كانت تحضيرات مشاركة الوفد الرسمي التونسي السنوية بتنظيم ورشة إعدادية للمشاركين خلال مؤتمر الأطراف في دورته ال 24, تمت بالتعاون مع وزارة الشؤون المحلية والبيئة (الإدارة العامة للبيئة وجودة الحياة) ومكتب برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD بتونس يومي 22 و23 نوفمبر 2018 **أي قبل أسبوع واحد فقط من المشاركة الرسمية** في فعليات مؤتمر الأطراف للتغير المناخي.

فكانت في اليوم الأول عرض لبعض المعلومات العامة لفائدة كل المشاركين الرسميين في المؤتمر 24، وذلك يوم 22 نوفمبر 2018 بنزل نوفوتال بتونس، بهدف تقديم أهم الرهانات العامة للمؤتمر 24، وفي اليوم الثاني خصصت ورشة لفائدة أعضاء الوفد الرسمي التونسي والمشاركين ذوي الخبرات السابقة والمعرفة برهانات المفاوضات الدولية في مجال التغيرات المناخية، حسب 4 فرق عمل خاصة (التأقلم، التقليص من الانبعاثات، التمويل، آليات الشفافية)، وذلك يوم 23 نوفمبر 2018 بنزل الموفنبيك- البحيرة.

أمن هذه الورشات الخبير Mathieu Waemere المنتدب للغرض من طرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية. وتم تقسيم اليومين بين مشاركة مفتوحة في اليوم الأول ومشاركة مغلقة وخاصة في اليوم الثاني.

ii. تركيبة الوفد الرسمي التونسي

كانت **التركيبة المعلن عنها والمشاركة** باليوم الأول من الورشة الإعدادية للمشاركين في مؤتمر الأطراف في دورته ال 24 تختلف من ناحية الكم والكيف مع إختلال الحضور بين اليوم الأول والثاني وطوال المشاركة في مؤتمر الأطراف في نسخته ال 24، حيث تجدون في هذا الجدول التفصيلي فكرة على المشاركين وحضورهم:

الجهة الممثلة	عدد الممثلين في اليوم الأول من الورشة الإعدادية للمشاركين في مؤتمر الأطراف في دورته ال 24	عدد الممثلين في اليوم الثاني من الورشة الإعدادية للمشاركين في مؤتمر الأطراف في دورته ال 24	عدد الممثلين الذين شاركوا في مؤتمر الأطراف في دورته ال 24
وكالة التعاون التونسي الألماني GIZ	1	0	1
UGTT	2	0	1
وزارة الشؤون المحلية والبيئة MALE	3	2	3+
وزارة المالية	1	1	1
الجمعيات التونسية	5	5	5+
طلبة	2	0	0
الوكالة الوطنية للتصرف بالنفايات ANGED	1	1	1
صندوق الودائع والأمانات CDC	1	2	1
Université de Nice cote d'azur	1	1	+1
Heinrich Böll Stiftung Afrique du Nord Tunis	1	0	1

الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة ANME	2	1	0
برنامج الأمم المتحدة للتنمية بتونس PNUD	5	2	0
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	7	3	7+
وكالة حماية الشريط الساحلي APAL	1	0	0
Expert (Genre, Eau)	1	0	1+
وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحيةAPIA	1	0	0
وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي MDICI	1	0	1
وزارة الشؤون الخارجية	2	1	1

iii. الوفد الرسمي التونسي والمفاوضات

كان تقسيم خطة عمل الوفد الرسمي المفاوض يرتكز على متابعة **الاجتماعات الرسمية والغير الرسمية** منها التي تهتم بالأساس بمجال التكيف والتخفيف والتمويل والشفافية والمشاركة في اجتماعات المجموعات التي تنتمي إليها تونس **كالمجموعة العربية والمجموعة الأفريقية ومجموعة ال 77 والصين.**

فكان تقسيم العمل كالأتي:

المجموعة العربية	مجموعة ال77 و الصين	المجموعة الإفرقية	مجموعة الشفافية	مجموعة التمويل	مجموعة التخفيف	مجموعة التكيف
ممثل جمعية تونسية	Université de Nice cote d'azur	ممثلين عن وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	ممثل عن وزارة الشؤون المحلية والبيئة MALE	2 représentants de l'Université de Nice cote d'azur	ممثل عن وزارة الشؤون المحلية والبيئة MALE	Heinrich Böll Stiftung Afrique du Nord Tunis
ممثل عن وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	Heinrich Böll Stiftung Afrique du Nord Tunis	Conseiller	ممثل عن وكالة التعاون التونسي الألماني GIZ	ممثل عن وزارة المالية	ممثل عن صندوق الودائع والأمانات CDC	ممثل جمعية تونسية
		Université de Nice cote d'azur	ممثل عن صندوق الودائع والأمانات CDC		ممثل عن وكالة التعاون التونسي الألماني GIZ	خبيرة في مجال الجندرة
			ممثل جمعية تونسية		الوكالة الوطنية للتصرف بالنفايات ANGED	4 ممثلين عن وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
						خبيرة في مجال المياه

iv. الأولويات الوطنية المحددة

تتمثل الأولويات الوطنية المحددة التي **تم الإعلان عنها من طرف المستشار المنتدب للغرض من طرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية** ضمن إطار تحضيرات المشاركة بقمة الأطراف في ;

-التأقلم

- التقليص من الانبعاثات

- التمويل

- آليات الشفافية

وهنا نلاحظ رغم أن الأولويات المحددة وطنيا لم تناقش ويتم تقريرها بشكل تشاركي مع المجتمع المدني كذلك على مستوى الدولة فإن بقية ممثلي الإدارات لم يشرك في أي برنامج إعدادي لهذه الأولويات.

v. المساهمات

تتمثل المساهمات التونسية في الدورة 24 لمؤتمر الأطراف في:

- الحضور والمشاركة في الاجتماعات الإعدادية للمجموعات المفاوضة خاصة بالنسبة للمجموعات التي تنتمي إليها تونس المتمثلة في المجموعة العربية والمجموعة الإفريقية ومجموعة 77 مع الصين وهي أيضا المجموعات التي تتقارب مع تونس على مستوى وجهة النظر السياسية.

- **المشاركة في اللقاءات الرسمية التفاوضية حسب أولويات البلاد، حيث ركز أعضاء الوفد الرسمي التونسي على اللقاءات القائمة على المحاور التي تهم البلاد والمتمثلة في:**
  - تحديد الإجراءات العملية للتخفيض من انبعاثات الغازات الدفيئة،
  - التأقلم مع التغيرات المناخية وإعداد النصوص التطبيقية في هذا المجال،
  - التمويل المناخي،
  - ولأول مرة تم تعين بصفة مسبقة وفد مختص في التفاوض فيما يتعلق بأسواق الكربون.

- **تنظيم 2 ورشات جانبية (أو ما يعرف ب-Side-Event):**
  - ورشة عمل لتقديم الدراسات ولتبادل الخبرات فيما يتعلق بإستراتيجيات التخفيف والتأقلم مع التغيرات المناخية بمشاركة ألمانيا والهند وجمعية التغيرات المناخية والتنمية المستدامة.
  - ورشة تقنية لتقديم الطريقة العلمية التي تعتمدها تونس لجرد الغازات الدفيئة.

- **المشاركة في العديد من الورشات الجانبية كطرف متدخل والتي من بينها نذكر:**

- ورشة منظمة مع الجانب الألماني والتي تهدف إلى تبادل الخبرات حول إستراتيجيات الطاقة والطاقات المتجددة في إطار الشراكة الألمانية مع الدول النامية،
- ورشات مخصصة للتمويل خاصة فيما يتعلق بتبادل الآراء والتجارب مع العديد من الدول النامية في كيفية الاستفادة من تمويلات الصندوق الأخضر للمناخ،
- مشاركة السيد مختار الهمامي وزير الشؤون المحلية والبيئة ورئيس الوفد الرسمي التونسي فيما يسمى ب Talanoa Dialogue وتقديم كلمة تونس.
- تنظيم مجموعة من اللقاءات مع مجموعة من المانحين للتمويلات المخصصة للمشاريع المناخية مع كل من مرصد الصحراء والساحل والمجلس التنفيذي لصندوق التكيف مع التغيرات المناخية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.
- تنظيم لقاءت رسمية بين السيد مختار الهمامي وزير الشؤون المحلية والبيئة مع كل من الوزيرة الجزائرية وكاتبة الدولة المغربية .

-حضور كل من السيد مختار الهمامي وزير الشؤون المحلية والبيئة والسيد سمير بالطيب وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في المنتدى الوزاريNDC-Partnership .

5. النتائج

تتمثل نتائج المشاركة التونسية في الدورة 24 لمؤتمر الأطراف في:

- تسجيل **لأول مرة في تاريخ المفاوضات المناخية تدخل (كلمة) تونس من خلال مداخلة السيد رفيق العيني** بإعتباره المنسق الأول لوزارة الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية وممثل تونس في المجموعة الإفريقية المفاوضة في مجال الفلاحة: رأي تونس أصبح يؤخذ بعين الإعتبار في المفاوضات الدولية.

-التفاوض مع مجموعة من المانحين للتمويلات من خلال تنظيم لقاءات مع كل من مرصد الصحراء والساحل والمجلس التنفيذي لصندوق التكيف مع التغيرات المناخية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مما مكن الوفد الرسمي التونسي من:

- الحصول على إتفاق مبدئي على المساهمة في تمويل مشروع يتعلق بتأقلم الواحات مع التغيرات المناخية،
- الشروع في تنفيذ برنامج لدعم القدرات الوطنية مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة خاصة في تحديد سياسات التخفيض من الإنبعاثات الغازية في مجال النقل وفي مجال التصرف في النفايات،
- الشروع في تنفيذ برنامج خاص لدعم قدرات السلطات المحلية في إرساء سياسات محلية لمجابهة التغيرات المناخية مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

6. التوصيات

1. **العمل على إعادة صياغة تركيبة الوفد التونسي المُفاوض باسم الدّولة التونسيّة في مؤتمر الأطراف بطريقة متوازنة من حيث الكميّة والكيفيّة:**

- فريق خبراء وطني معني بتطوّر المناخ في تونس بهدف التركيز على نقاط التفاوض المدروسة والمتفاهم عليه من قبل المشاركة في مؤتمر الأطراف
- ممثلين عن الوزارات المعنيّة بالتغيّرات المناخيّة والذّين كانت لديهم مشاركة مسبقة في مؤتمر الأطراف حسب نقاط التفاوض المتفاهم عليها:
- ممثل / ممثلة عن وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن بشأن الجندرة
- ممثل / ممثلة عن وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية ووزارة الفلاحة ووزارة الشؤون الاجتماعيّة ووزارة الصحّة ووزارة السياحة والصناعات التقليديّة بشأن التكيّف مع التغيّرات المناخيّة
- ممثل / ممثلة عن وزارة النقل ووزارة الطاقة بشأن التخفيف مع التغيّرات المناخيّة
- ممثل / ممثلة عن مركز تونس الدولي للتكنولوجيا ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي بشأن نقل التكنولوجيا وبناء القدرات
- نقاط الاتصال الوطنيّة بشأن تمويلات المناخ: نقطة الاتصال الوطنيّة لصندوق التكيّف ونقطة الاتصال الوطنيّة للصندوق الأخضر للمناخ
- تشريك الاعلام والمجتمع المدني بشأن الشفافيّة ومتابعة أعمال الوفد الرسمي

2. **العمل على توفير التمويل اللازم والخاص بالوفد التونسي لحضور مؤتمر الأطراف من بدايته الى نهايته بهدف ضمان متابعة كلّ فريق، المفاوضات والمستجدّات التابعة لمهامه في مؤتمر الأطراف.**

- إضافة بوند في قانون المالية للمفاوضات الدولية حول المناخ.
- إدراج ميزانية خاصة لوزارة البيئة للتحضير لمفاوضات و المشاركة فيها.

3. **اعداد برنامج ورشات تكوينيّة للفريق المفاوض :**

- المفهوم العلمي للتغيّرات المناخيّة
- الاتفاقيّات التي وقعت عليها تونس (اتفاقية الأمم المتحدة الاطاريّة بشأن تغيّر المناخ UNFCCC 1994واتفاقية باريس2016) ومعاهدتها الرسميّة المتعلقة بالتغيّرات المناخيّة.
- اهمّ الركائز التي ترتكز عليها اتفاقيّة باريس.

- حول الموقع الإلكتروني للاتفاقية الأمم المتحدة الاطاريّة بشأن تغيّر المناخ UNFCCC وطريقة الاطلاع عليها وتصفحّها.
- المستجدّات والتقارير الأخيرة للجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ IPCC.
- تقسيم أعضاء الوفد التونسي وتوزيع المهام على كلّ فريق بصفة مسبّقة.

4. اعداد نموذج تقريري (Reporting model) لكلّ فريق حسب نقطة التفاوض المشرفة عليه بهدف تسهيل عمليّة التقديم والمراجعة والتداول أثناء وبعد مؤتمر الأطراف.
5. اعداد قاعدة بيانات للوفد التّونسي بهدف جمع التقارير اليوميّة المنجزةخلال المؤتمرات الدولية من أجل تدعيم المفاوضين.
6. اعداد تقرير مفصل عن نتائج مشاركة الوفد التونسي في مؤتمر الأطراف ومشاركته على المنصّة الالكترونيّة لوزارة الشؤون المحليّة والبيئة.
7. انطلاق العمل على مؤتمر الأطراف المقبل حين انتهاء مؤتمر الأطراف الأخير قصد تحديد الاهداف القادمة ووضع خطّة عمل واضحة.